اعتبر أن المحكمة الاتحادية أحدثت فراغاً تشريعياً في نقضها الحكم القطعي الصادر في 18 ديسمبر 2014 بشأن الاتفاقية

رئيس مجلس القضاء العراقي: إلغاء اتفاقية خور عبدالله ينسف 400 اتفاقية أبرمها العراق في عقدين

وكالات: اعتبر فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق أن اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله، المبرمة في 29 أبريل 2012 بين جمهورية العراق والكويت، هي «معالجة فنية وإدارية لآثار جريمة غزو «المقبور» صدام حسين للكويت عام 1990 وما ترتب عليها من ترسيم الحدود بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993، إذ أكدت مادتها السادسة أن الاتفاقية «لا تؤثر على الحدود بين الطرفين في خور عبدالله».

ورأى زيدان ان المحكمة الاتحادية العراقية أحدثت فراغا تشريعيا واضطرابا ديبلوماسيا، في نقضها الحكم القطعي الصادر في 18 ديسمبر 2014 بشأن اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله، وحذر من أن إلغاء الاتفاقية يعني عمليا نسف 400 اتفاقية أبرمها العراق خلال عقدين.

وفي مقال نشر أمس في صحيفة «الشرق الأوسط» تحت عنوان «أمواج خور عبدالله بين قرارين متناقضين»، قال زيدان ان مجلس الوزراء العراقي صادق «على مشروع قانون التصديق في 12 نوفمبر 2012، وأقره مجلس النواب بالأغلبية البسيطة بموجب القانون رقم 42 لسنة 2013، ثم نشر في جريدة (الوقائع) العراقية بالعدد 4299 بتاريخ 25 نوفمبر 2013. وقد أودعت وثائق التصديق لدى الأمم المتحدة، وأرسلت نسخة منها إلى المنظمة البحرية الدولية، فدخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وأصبحت ملزمة استنادا إلى قاعدة (pacta sunt Servando)، وهي من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وتعني حرفيا (يجب احترام المعاهدات) أو (يجب الوفاء بالالتزامات). وفي الوقت ذاته، استكملت إجراءات التصديق في مجلس الأمة الكويتي».

وأشار إلى انه «عندما طعن بعدم دستورية قانون التصديق، أصدرت المحكمة الاتحادية، قرارها المرقم (21/ اتحادية/ 2014) بتاريخ 18 ديسمبر 2014، فميزت بين قانون تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات، الذي يتطلب أغلبية الثلثين بموجب المادة (61/ رابعا) من الدستور، وبين قانون التصديق على اتفاقية معينة، الذي يقر بالأغلبية البسيطة وفقا للمادة (59/ ثانيا).

وقررت المحكمة رد الدعوى لعدم استنادها إلى أساس دستوري أو قانوني، وبذلك ثبتت شرعية الاتفاقية داخليا، وحمتها من أي طعن لاحق، مانحة الحكم قوة الأمر المقضي بمقتضى المادة 105 من قانون الإثبات، التي تضفي على الأحكام الباتة حجية فيما فصلت فيه من حقوق، ما دام الخصوم والموضوع والسبب لم يتغيروا.

وأردف رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق أن هذا الموقف بقي «مستقرا إلى أن نظرت المحكمة الاتحادية،

فائق زيدان

في الدعويين الموحدتين المرقمتين (105/ وموحدتها 194/ اتحادية/ 2023) في 4 سبتمبر 2023، قضت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم 42 لسنة 2013 وعدلت عن قرارها السابق (21/ اتحادية/ 2014)، مستندة إلى وجوب التصويت بأغلبية الثلثين، وإلى المادة 45 من نظامها الداخلي التي تجيز لها العدول كلما اقتضت المصلحة الدستورية والعامة».

وبين زيدان أنه «إذا ما اعتمد شرط (أغلبية الثلثين) الذي تبناه القرار الثاني في سنة 2023، فإن ذلك ينسحب تلقائيا على أكثر من 400 اتفاقية صدق عليها سابقا (بالأغلبية البسيطة)، فتعتبر جميعها باطلة لعدم استيفائها النصاب الجديد. ما يعني عمليا نسف منظومة الاتفاقيات الدولية التي أبرمها العراق خلال العقدين الماضيين. كما ألغى القرار استقرار المراكز القانونية الناشئة عن اتفاق دولي مودع لدى الأمم المتحدة، مما يرتب مسؤولية دولية محتملة على العراق».

ولفت إلى ان العدول في التشريع العراقي يعد: أداة استثنائية تمارس بدقة متناهية، إذ حصرها المشرع في المادة (13/ أولا/ 1) من قانون التنظيم القضائي بالهيئة العامة لمحكمة التمييز الاتحادية وحدها، من دون سائر المحاكم، وبشروط جوهرية، هي «أن يرد العدول على مبدأ قضائي مجرد لا على حكم قطعي، وأن يحال الملف من إحدى الهيئات التمييزية إلى الهيئة العامة، وأن يصدر قرار معلل يبين الحاجة الملحة»، مع عدم المساس بالمراكز القانونية والحقوق المكتسبة. هذا التقييد يحافظ على استقرار التعاملات ويحمي مبدأ حجية الأحكام المنصوص عليه في المادة 105 من قانون الإثبات، ويمنع أي سلطة قضائية من تبديل النتائج النهائية للنزاعات تحت ذريعة الإصلاح أو التطور.

وأضاف: رغم خلو الدستور وقانون المحكمة الاتحادية من أي نص يخول هذه المحكمة صلاحية العدول، أدرجت المحكمة في نظامها الداخلي نصا موضوعيا هو المادة 45، يجيز لها أن «تعدل عن مبدأ سابق.. كلما اقتضت المصلحة الدستورية والعامة»، وهو إدراج يتجاوز الطبيعة الإجرائية للأنظمة الداخلية، ويخالف مبدأ تدرج القواعد القانونية، إذ إن النظام الداخلي أدنى مرتبة من القانون، ولا يصلح لتوسيع الاختصاصات.

ورأى أن الأخطر من ذلك أن المحكمة، في قرارها المؤرخ 4 سبتمبر 2023، لم تتراجع عن مبدأ، بل نقضت حكمها القطعي الصادر في 18 ديسمبر 2014 بشأن اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله، ووصفت النقض بالعدول، مع أن المادة 45 نفسها تنص على أن العدول يرد على «المبدأ» لا على «الحكم».

وحذر من أنه «بهذا التصرف، تجاوزت المحكمة حجية الأمر المقضي، وأحدثت فراغا تشريعيا واضطرابا ديبلوماسيا، لأن الحكم الملغى كان يؤسس لالتزام معاهدي مودع لدى الأمم المتحدة».

وعليه، فإن «أي قرار يطلق عليه (عدول) خارج هذه الضوابط، وخصوصا إذا مس حكما نهائيا أو صدر عن جهة لا تملك الاختصاص، يعد لغوا قانونيا لا يعتد به، ويلحق ضررا مباشرا بمبدأ سيادة القانون وبثقة المتقاضين».

وخلص زيدان قائلا: «يتبين من هذا المسار أن القرار الأول في سنة 2014 اتسم بالانسجام مع النصوص الدستورية وقواعد القانون الدولي، فحقق اليقين القانوني داخليا وخارجيا، بينما افتقر القرار الثاني في سنة 2023 إلى الأساس الدستوري والقانوني، وأثار تداعيات قانونية ودولية لا يستهان بها».

أكد الحرص على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف القضائية

وزير العدل: إلغاء نتائج لجنة اختيار «باحث مبتدئ قانوني» وإعادة تنظيم إجراءات القبول

المستشار ناصر السميط

«كونا»: أصدر وزير العدل المستشار ناصر السميط قرارا بإلغاء كل أعمال لجنة اختيار وظيفة باحث مبتدئ قانوني «المؤهلة لوظيفة وكيل نيابة» والفريق المعاون المشكلين بموجب القرارين الوزاريين رقمي 1602 و1603 لسنة 2024 وما ترتب عليها من إجراءات ونتائج واعتبارها كأن لم تكن مع إعادة تنظيم الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية للمتقدمين وفق آلية تعلن لاحقا. وقال الوزير السميط لـ «كونا» أمس إن ذلك يأتي انطلاقا من حرص «العدل» على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة والشفافية في تولي الوظائف القضائية، وحفاظا على ثقة المجتمع في رسالة القضاء، مبينا أن الوزارة ستعيد تنظيم الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية للمتقدمين وفق آلية جديدة يتم إعلانها لاحقا بما يضمن سلامة الإجراءات ويعزز ثقة المجتمع في نزاهة القضاء الكويتي.

وشدد على أن وظيفة باحث مبتدئ قانوني المؤهلة للتعيين في منصب وكيل نيابة تعد من الوظائف ذات الطبيعة الخاصة باعتبارها اللبنة الأولى في تشكيل الصرح القضائي ولما تمثله من أهمية كبرى في بناء هذا الصرح، مؤكدا أن الوظيفة القضائية تمثل ولاية وأمانة تتطلبان أعلى درجات الكفاءة والنزاهة.

ولفت إلى أن وزارة العدل تلقت عددا من الشكاوى والتظلمات بشأن إجراءات القبول التي جرت مؤخرا وما أثارته من ملاحظات حول سلامتها وصحة نتائجها. وبين أن فحص المستندات كشف عن مخالفات شابت أعمال لجنة الاختيار والفريق المعاون لها والتي ألقت بظلالها على عملية القبول برمتها بالقدر الذي جعلها لا تعبر بصدق عن واقع نتائج المتقدمين، وبلغت حدا من الجسامة لا يجدي معه أي تصحيح أو مراجعة لاحقة.

تدريب مكثّف لتعزيز سلامة الرنين المغناطيسي في مستشفيات الكويت

عبدالكريم العبدالله

بمناسبة «أسبوع السلامة في الرنين المغناطيسي (MRI Safety Week)»، نظمت اللجنة الإعلامية التابعة لمجلس أقسام الأشعة والعلاج الإشعاعي دورة تدريبية متخصصة على مدى يومين، استهدفت أطباء وفنيي الأشعة من مختلف المستشفيات في البلاد، بهدف تعزيز مفاهيم السلامة المهنية وجودة الأداء في بيئة التصوير بالرنين المغناطيسي.

وأكدت رئيسة مجلس أقسام الأشعة والعلاج الإشعاعي د.بثينة محمد الكندري، لـ «الأنباء» أن هذه الدورة تأتي ضمن جهود المجلس المستمرة لرفع كفاءة الكوادر الطبية والفنية، وتكريس ثقافة السلامة كعنصر محوري في العمل داخل أقسام الأشعة، مشددة على أن الالتزام بالإرشادات والبروتوكولات المعتمدة يعد أساسا لضمان جودة الخدمة وسلامة المرضى. وبينت أن الدورة تناولت محاور علمية وعملية متعددة، شملت المبادئ الفيزيائية للتصوير بالرنين المغناطيسي، تقنيات تحسين جودة الصورة، وأفضل ممارسات السلامة داخل بيئة التصوير. من جانبها، شددت رئيسة اللجنة الإعلامية بالمجلس، د.خالدة العسعوسي، في تصريح لـ «الأنباء» على أهمية الحملات التوعوية والمبادرات الإعلامية المستمرة، مؤكدة أنها تعد أدوات فاعلة في ترسيخ الثقافة الصحية وتعزيز الوعي المجتمعي بمفاهيم السلامة داخل المؤسسات الصحية.

اكد خلال تقديمه عرضاً مرئياً في مركز التواصل الحكومي أن الوزارة تدير 117 مركزاً صحياً أولياً موزعة على المحافظات كافة 30٪ منها تعمل 24 ساعة

السند: خارطة صحية وطنية تنفذها «الصحة» بخطى واثقة نحو مستقبل مستدام

■ 338 ألف مستفيد من الخدمات الصحية عبر تطبيق «سهل» خلال نصف عام

■ التعامل مع أكثر من 70 حالة طارئة «عبر المستجيب الأول» خلال أسبوعه الأول

عبدالكريم العبدالله

قدم المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة د.عبدالله السند عرضا مرئيا في مركز التواصل الحكومي شمل خارطة الطريق والإنجازات التي تنفذها وزارة الصحة. وأكد د.السند أن الوزارة تواصل تنفيذ خارطة صحية وطنية ترتكز على رؤية متكاملة لبناء نظام صحي حديث ومستدام، من خلال نافذة إعلامية صحية ليواكب التوسع العمراني والنمو السكاني، ويحقق الكفاءة والعدالة في تقديم الخدمة.

وأضاف، خلال اللقاء الإعلامي الموسع الذي نظمه مركز التواصل الحكومي، أن الوزارة تركز جهودها على 3 مسارات استراتيجية وهي رفع كفاءة الاستجابة الصحية، تطوير البنية التحتية والرقمية، وتوسيع الشراكات العلاجية والتعليمية الدولية، وذلك في إطار توجيهات القيادة السياسية.

المستجيب الأول

وأوضح د.السند أن مشروع «المستجيب الأول»، الذي أطلق بالشراكة بين وزارة الصحة والأمانة العامة للأوقاف في يوليو الجاري، يعد نقلة نوعية في منظومة الطوارئ، حيث تم التعامل مع أكثر من 70 حالة طارئة خلال أسبوعه الأول، عبر وحدات طبية ميدانية خفيفة تسبق سيارات الإسعاف، وتستجيب للحالات الحرجة في المواقع الضيقة والنائية، وتقلل الضغط على الأسطول الإسعافي.

وقال إن المشروع يسهم في تقليل زمن الاستجابة وتقديم إنعاش مبكر وإنقاذ الأرواح وإدارة الحالات التي لا تستدعي نقلا، كما أنه نموذج يحتذى به في تكامل مؤسسي فعال بين وزارة الصحة والأمانة العامة للأوقاف.

الأطباء الزوار

وأكد د.السند على استمرار نجاح مشروع «الأطباء الزوار»، وهو علاج محلي بأيد عالمية استقطب أكثر من 140 طبيبا عالميا حتى منتصف 2025، كندا، ألمانيا، فرنسا، السويد، والهند، ضمن مشروع «توطين الكفاءات العالمية»، الذي يقدم مستوى علاجيا يعادل العلاج في الخارج دون الحاجة للسفر.

د.عبدالله السند خلال العرض المرئي في مركز التواصل الحكومي

قانون المرور

وأشار إلى انخفاض فعلي ملحوظ في بلاغات الحوادث بعد تطبيق قانون المرور الجديد، إذ تراجع عدد البلاغات بنحو 357 بلاغا خلال شهرين متتاليين، مؤكدا أن فرق الطوارئ تعاملت مع أكثر من 86 ألف حالة في النصف الأول من 2025، من ضمنها أكثر من 5 آلاف حادث مروري، و420 حالة نقلت بالإسعاف الجوي.

التطعيمات

ولفت د.السند إلى استمرار خدمات «عيادة المسافر» وتوفير تطعيمات العمرة بجميع مراكز الرعاية، وفق متطلبات المملكة العربية السعودية، مشيرا إلى أهمية الالتزام بالتطعيمات الوقائية، خاصة لكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة.

وأكد أن من ضمن المشاريع المستقبلية وخطة الوزارة لتوسيع نطاق الخدمة الصحية، تشغيل مركز طوارئ مدينة المطلاع ومستشفى العدان ومستشفى الأمراض السارية ومركز الكويت لمكافحة السرطان ومستشفى الصباح الجديد ومشروع المدن الطبية المتخصصة.

الرعاية الأولية

وأكد أن الوزارة تدير 117 مركزا صحيا أوليا موزعة على المحافظات كافة، 30٪ منها تعمل 24 ساعة، وتقدم خدمات تخصصية مثل الأمومة، الصحة النفسية، الجلدية، الأنف والأذن، والأمراض المزمنة.

الابتعاث

وأشار د.السند إلى اعتماد خطة الابتعاث والإجازات الدراسية للعام الأكاديمي 2025ـ2026، والتي شملت 338 موظفا وموظفة في تخصصات فنية وإدارية وهندسية، بما يتماشى مع احتياجات الوزارة وخططها المستقبلية

ستراسبورغ الفرنسية لمسافة 5 آلاف كيلومتر، نقلت مباشرة إلى مؤتمر عالمي، في حدث يؤكد ريادة الكويت في استخدام التقنية لخدمة الإنسان.

اتفاقيات

وأشار د.السند إلى أن الوزارة وقعت 5 اتفاقيات طبية كبرى في العاصمة الفرنسية باريس، أبرزها مع معهد كوري، مستشفى فوش، معهد مونتسوري، مستشفى روتشيلد، ومجموعة الما فيفا، وذلك ضمن رؤية للاستفادة من الخبرات الطبية العالمية في بناء قدرات وطنية عالية، وتطوير جودة الرعاية داخل البلاد.

الصحة الرقمية

وأفاد بأن عدد المستفيدين من الخدمات الصحية عبر تطبيق «سهل» تجاوز 338 ألف مستخدم خلال نصف عام، وساهمت خدمة المرضيات الإلكترونية في تقليل أكثر من 2,2 مليون زيارة فعلية لمراكز الرعاية، مع تزايد كبير في الإقبال على الفحص المبكر لسرطان الثدي. وأشار إلى تفعيل خدمات رقمية أخرى مثل إجازات الحمل الإلكترونية، وتوسيع خدمات الرعاية المنزلية لطريحي الفراش.

توطين الكفاءات

واعلن د.السند عن استقطاب نخبة من كبار الاستشاريين العالميين للعمل داخل الكويت، من بريطانيا،

مشيرا إلى أن البرنامج لا يقتصر على تقديم العلاج المتخصص للمرضى، بل يشمل تدريب الكوادر الوطنية، وإجراء أبحاث وورش عمل تعزز جودة التعليم الطبي داخل الكويت.

مستشفيات ومراكز جديدة

وأشار إلى أن تشغيل جناح جديد للرنين المغناطيسي في مستشفى الرازي، ضاعف الطاقة الاستيعابية بنسبة 100٪، إضافة إلى افتتاح مركز طبي شامل في منفذ النويصيب، يضم خدمات طوارئ، وصحة عامة، ورقابة دوائية. واستعرض د.السند مستجدات مشاريع عملاقة قيد التشغيل، من أبرزها مستشفى العدان الجديد، مستشفى السارية، مركز الكويت لمكافحة السرطان، مستشفى الصباح، فضلا عن التوسع في المدن الطبية التخصصية في الصباح والأحمدي.

وأشار د.السند إلى ان «عيادات المسافر» هي مراكز صحية متخصصة تقدم استشارات وقائية وتطعيمات، لافتا الى ان «الخريطة التفاعلية» هي منصة إلكترونية توعوية لمعرفة الاشتراطات الصحية الخاصة بكل دولة.

عملية جراحية روبوتية

وذكر د.السند بالإنجاز غير المسبوق عن إجراء عملية استئصال جذري لورم البروستاتا باستخدام تقنية الجراحة الروبوتية عن بعد، قادها الطبيب الكويتي د.سعد الدوسري من مدينة